# (لا) الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ(١)

قوله: (**لا التي لنفي الجنس**) أي التي يقصد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق ورفع احتمال الخصوص، فإذا أريد بها ذلك كانت مختصة بالأسماء فعملت.

ثم قال:

**١٩٨- عَمَلُ إِنَّ اجْعَلْ لِلا فِي نَكِـرَهْ مُفْـرَدَةً جَاءَتْـكَ أَوْ مُكَـرَّرَهْ**

وإنما عملت عمل إن لأنها في النفي نظيرة إن في الإيجاب، إذ أن توكيد للإيجاب ولا توكيد للنفي، ولما كان عملها بالحمل على أن ضعف فلم تعمل إلا في نكرة ولذلك قال: (**في نكرة**).

وقوله: (**مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ**) نحو: لا رجل في الدار، أو مكررة نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله، إلا أن عمل المفردة واجب، وعمل المكررة جائزة وسيأتي، و(**عمل**) مفعول باجعل،

---

(١) **لا النافية للجنس**: هي التي يُقصد بها التنصيص على استغراق النّفي للجنس كلِّه (أي: يُرَادُ بها نفي الخبر عن جميع أفراد جنس اسمها نَصّاً، لا على سبيل الاحتمال).

فإذا قلت: لا رجَل في الدار، فالمعنى: ليس في الدار أحدٌ من الرجال، لا واحد، ولا أكثر؛ لذلك لا يجوز (على تقدير نفي الجنس) أن تقول (لا رجلَ في الدار بَلْ رَجُلان) لأن (لا) في هذا المثال ليست نَصّاً في نفي الجنس، بل يُحتمل نفيِ الواحد، ونفي الجنس، وهذه تُسمى (لا النافية للوَحْدَة) المشَبَّهة بليس، يقع بعدها الاسم مرفوعاً، نحو (لا رجلٌ قائماً بل رجلان) فهذا المثال جائز على تقدير نفي الواحد، وغير جائز على تقدير نفي الجنس.

**عمل لا النَّافية للجنس، وشروط عملها**

لا النَّافية للجنس تعملُ عَمَلَ (إنَّ) فتنصب المبتدأ ويُسَمَّى اسمها، وترفع الخبر ويُسَمَّى خبرها. ولا فرق في عملها سواء تكرَّرت، نحو: لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله، أَم لم تتكرر، نحو قوله تعالى (لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ) ونحو قولك (لا غُلامَ رجلٍ قائمٌ).

وعملها مع التكرار جائز، وعملها مفردة (بدون تكرار) واجب، ولكنها لا تعمل سواء تكررت، أم لا، إلا بعد اكتمال شروطها، وهي:

١- أن تكون نَصّاً في نفي الجنس.

٢- أن يكون اسمها، وخبرها نكرتين. فلا تعمل في المعرفة، وأمَّا ما ورد من المعرفة فَمُؤَوَّل بنكرة، كقولهم: (قَضيَّةٌ ولا أَبا حَسَنٍ لها) أي: ولا مُسَمَّى بهذا الاسم لها. أو: ولا مثلَ أبي حسن لها.

٣- ألا يَفْصِل بينها وبين اسمها فاصل. فإن فُصِل بينهما أُلغيت، كقوله تعالى: (لا فِيهَا غَوْلٌ) (الصافات: ٤٧). فالفاصل هنا الخبر؛ ولذلك أُلْغِيَ عملها.

٤- ألا يدخل عليها جارٌّ. فإن دخل عليها جَارّ أُلغيت، نحو: جئت بِلا زادٍ، وغَضِبْتُ مِنْ لا شيءٍ.

و(**للا**) متعلق باجعل، وكذلك في نكرة ومفردة ومكررة حالان من الضمير في (**جاءتك**) العائد على لا، ثم إن النكرة التي تعمل فيها لا على ثلاثة أقسام: مضافة، وشبهة بالمضاف، ومفردة، وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله:

**١٩٩-فَانْصِبْ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُضَارِعَهْ وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ**

يعني[١]: أن لا تنصب المضاف والمشبه بالمضاف، والمراد بالمشبه بالمضاف ما عمل فيما بعده فمثال المضاف: لا غلام رجل في الدار، ومثال المشبه بالمضاف لا طالعا جبلا عندنا، ولا مارا بزيد في الدار، ولا حسنا وجهه في الدار، وإنما سمي مشبها بالمضاف لعمله فيما بعده كالمضاف.

وقوله[٢]: (**وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ**) أي: بعد نصبك الاسم اذكر الخبر في حال كونك رافعًا له مثالا: لا ظالم رجل محمود، ولا طالب علم محروم، وفهم من قوله: (**وبعد ذلك**) أن الخبر لا يجوز تقديمه على الاسم، و(**بعد**) متعلق بـ (**اذكر**)، و(**الخبر**) مفعول مقدم باذكر، و(**رافعه**) حال من الضمير المستتر في اذكر، والهاء في رافعه عائدة على الخبر. ثم قال:

**٢٠٠- وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا كَلا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ وَالْثَّانِ اجْعَلا**

---

(١) **اسم لا النافية للجنس له ثلاثة أحوال، هي:**

١- المضاف (إلى نكرة): حكمه: النّصب. نحو: لا غلامَ رجلٍ حاضرٌ.

٢- شبيه بالمضاف: حكمه: النَّصب. وهو كل اسم له تعلُّق بما بعده، إمَّا:

- بعمل، نحو: لا طالعاً جبلا ظاهرٌ، ولا خيراً مِنْ زيدٍ راكبٌ (فجبلا، ومن زيدٍ) معمولان لـ(طالعاً) و(خيراً).

- أو بعطف، نحو: لا ثلاثةً وثلاثين عندنا (فثلاثين) معطوفة على ثلاثة.

(٢) المعنى: أن يُذْكَرَ الخبرُ مرفوعاً بعد اسم (لا). والرّافع للخبر فيه رأيان:

الأول: أن الرّافع للخبر (لا) نفسها مطلقاً عند ابن مالك وجماعة.

الثاني: أن الرّافع للخبر فيه تفصيل:

أ. إنْ كان اسمها مضافا، أو مشبهاً بالمضاف، فالرافع للخبر هو (لا) نفسها.

ب. إن كان الاسم مفرداً، فاخْتُلف فيه على رأيين:

١- ذهب سيبويه إلى أنّه مرفوع على أنه خبر المبتدأ وليس مرفوعاً بـ (لا) لأنه يرى أنّ (لا) واسمها المفرد في محل رفع مبتدأ والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ، و لم تعمل (لا) عنده في حالة المفرد إلا في الاسم فقط.

٢- ذهب الأخفش إلى أنّ الخبر مرفوع بـ (لا) فتكون لا عاملة في الاسم، والخبر.

المراد بالمفرد في هذا الباب ما ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف، و(**فاتحا**) حال أي في حال كونك فاتحا له. ثم أتى بمثال فيه (**لا**) مكررة، وقد تقدم أن (**لا**) إذا تكررت عملها جائزا لا واجبا، ولذلك قال: (**وَالْثَّان اجْعَلا**).

**٢٠١- مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مُرَكَّبًا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلا لا تَنْصِبَا**

فهذه خمسة أوجه: الأول: فتحهما معا وهو المستفاد من المثال. والثاني: فتح الأول ورفع الثاني وهو المستفاد من قوله: (**وَالْثَّان اجْعَلا ... مَرْفُوعًا**) الثالث: فتح الأول ونصب الثاني وهو المستفاد من قوله: (**أو منصوبا**). فهذه ثلاثة أوجه في الثاني مع فتح الأول. والرابع: رفع الأول والثاني. والخامس: رفع الأول وبناء الثاني على الفتح وهما مستفادان من قوله: (**وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلا لا تَنْصِبَا**) فنهى عن نصب الثاني مع رفع الأول وبقي رفعه وبناؤه على الفتح، ووجه فتحهما أنهما مبنيان مع لا، ووجه نصب الثاني أنه معطوف على موضع اسم لا، ووجه رفعه أنه مبتدأ محذوف الخبر، أو معطوف على لا مع اسمها لأنهما في موضع رفع بالابتداء، أو على إعمال لا عمل ليس.

ووجه رفع الأول والثاني أنهما مبتدآن أو اعملا عمل ليس. ووجه رفع الأول وفتح الثاني أن الأول مبتدأ أو اسم لا إن عملت عمل ليس، والثاني مبني على الفتح مع لا. و(**الثان**) مفعول أول بـ (**اجعلا**) و(**مرفوعا**) مفعول ثان وما بعده معطوف عليه، ومعنى (**أو**) للتخيير و(**إن رفعت**) شرط و(**لا تنصبا**) جوابه وهو على حذف الفاء أي فلا تنصبا، والألف بدل بدل من نون التوكيد الخفيفة.

ثم قال:

**٢٠٢- وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيِّ يَلِي فَافْتَحْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ**

يعني: أنه يجوز في نعت اسم لا المبنى على الفتح ثلاثة أوجه: فتحه ونصبه ورفعه، وذلك بشرطين: الأول: ن يكون مفردا وهو المنبه عليه بقوله: (**ومفردا**).

والثاني: أن يكون متصلا بالنعوت وذلك مفهوم من قوله: (**بلى**) أي يلي المنعوت فنقول: لا رجل قائم وقائما وقائم، فوجه الفتح تركيب الصفة مع الموصوف، ووجه النصب الحمل على موضع اسم لا، ووجه الرفع الحمل على موضع لا مع اسمها، و(**مفردا**) مفعول مقدم بافتح أو انصب أو ارفع فهو من باب التنازع مع تأخير العوامل، وقدم (**مفردا**) على (**نعتا**) وحقه التأخير عنه لأنه وصف له لأجل الضرورة، ويجوز نصبه على الحال لأنه نعت نكرة تقدم عليها، و(**لمبني**) متعلق بنعتا، و(**بلي**) في موضع الصفة لمبنى، و(**أن**) للتخيير، و(**تعدل**) مجزوم على جواب الأمر. ثم قال:

**٢٠٣- وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ لا تَبْنِ وَانْصِبَنْ أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ**

أشار في هذا البيت إلى مسألتين: الأولى: أن يكون اسم (**لا**) مبنيا على الفتح والنعت مفردا إلا أنه مفصول بينها. الثانية: أن يكون النعت يلي المنعوت إلا أنه غير مفرد أي مضاف ومشبه بالمضاف، فمثال الأولى: لا رجل في الدار ظريفا أو ظريف، لا يجوز البناء للفصل بينهما، ومثال الثانية: لا رجل قاصد غلام، فالفتح فيه أيضاً ممتنع لمكان الإضافة، ووجه النصب فيها الحمل على اللفظ لأن المبني هنا شبيه بالمعرب، ووجه الرفع حملة على موضع (**لا**) مع اسمها، و(**غير ما يلي**) مفعول مقدم بـــ (**تبن**)، و(**الرفع**) مفعول مقدم بـــ(**اقصد**).

ثم قال:

**٢٠٤-وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لا احْكُمَا لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى**

يعني: أنك إذا عطفت على اسم (**لا**) المبني و لم تتكرر (**لا**) جاز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول وهو الرفع والنصب، وامتنع البناء على الفتح لفصل العاطف فتقول: لا رجل وامرأة بالنصب على اللفظ، كقول الشاعر[1]: [الطويل]

---

(١) قال العيني: رجل من بني عبد مناة فيما زعمه أبو عبيد البكري وأنشده سيبويه في كتابه و لم يعزه إلى أحد ج١ ص٣٤٩، و لم ينسبه أحد من شراحه.

وهو من الخمسين المجهولة القائل.

**الشرح**: "مروان" هو ابن الحكم بن العاص بن أمية "وابنه" هو: عبد الملك بن مروان لأنه يمدحهما، "المجد" العز والشرف وكرم النجار، ورجل ماجد: شريف كريم المحتد، "ارتدى" لبس الرداء، "تأزرا" لبس الإزار والارتداء والاتزار بالمجد كناية عن غاية الكرم ونهاية الجود، فكأنهما متلبسان به لا يفارقانه، "مثل" يحتمل أن يكون خبرا مرفوعا فلا حذف. وأن يكون صفة بالرفع على المحل، وبالنصب على اللفظ والخبر محذوف.

**الإعراب**: "لا" نافية للجنس "أب" اسم لا النافية للجنس مبني على الفتح في محل نصب "وابنا" معطوف على محل اسم لا "مثل" بالنصب على أنه صفة لاسم لا وما عطف عليه، وعلى هذا خبر لا محذوف، والتقدير: لا أب وابنا مماثلين لمروان وابنه موجودان، والرفع على أن يكون خبر لا، "مروان" مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، "وابنه" معطوف على مروان وضمير الغائب على مروان مضاف إليه، "إذا" ظرف تضمن معنى الشرط، "هو" فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، "بالمجد" متعلق بالفعل المحذوف، "ارتدى" فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة، "وتأزرا" فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه والألف للإطلاق، والجملة لا محل لها معطوفة على الجملة التفسيرية.

**الشاهد**: في "لا أب وابنا" حيث عطف على اسم "لا" النافية للجنس، و لم يكرر "لا" وجاء المعطوف منصوبا، ويجوز فيه الرفع، وذلك أن "لا" إذا لم تكرر وعطف على اسمها، وجب فتح الأول، وجاز في الثاني النصب والرفع.

فَلا أَبَ وابناً مثلَ مَـروانَ وابنِـه إذا هَوَ بالمَجـدِ ارْتَـدَى وتـأزَّرا

وامرأة بالرفع على المحل كقول الشاعر[1]: [الكامل]

هَـذَا وَجَـدِّكُمُ الصِّـغَارُ بِعَيْنِـه لا أُمَّ لِـي إنْ كَـانَ ذَاكَ وَلا أَبُ

فجعل لا زائدة وعطف على الموضع و(**العطف**) مبتدأ وخبره (**احكما له**) و(**ما**) موصولة وصلتها (**انتمى**) و(**للنعت**) متعلق بانتمى، و(**ذي الفصل**) صفة للنعت، و(**له**) متعلق باحكما وكذلك (**بما**) والضمير في (**له**) هو الرابط بين المبتدأ والخبر، ويجوز نصب العطف بفعل مضمر يفسره (**احكما**) وهو أجود، وعلى هذا فجواب الشرط الذي هو (**إن**) لم تكرر محذوفة لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: احكم للعطف بما انتسب للنعت المفصول إن لم تتكرر لا فاحكم له بذلك، ويجوز أن يكون خبر العطف جملة الشرط والجواب معا، إلا أن في هذا الوجه حذف الفاء من جواب الشرط والتقدير: فاحكم. ثم قال:

**٢٠٥- وَأَعْطِ لا مَعْ هَمْزَةِ اسْـتِفْهَامِ مَـا تَسْـتَحِقُّ دُوْنَ الاسْـتِفْهَامِ**

يعني: أن حكم (**لا**) إذا دخلت عليها همزة الاستفهام كحكمها إذا لم تتدخل عليها في جميع الوجوه المتقدمة وفيه نظر لأنه قد يحدث إذا دخلت عليها همزة الاستفهام معان وهي التمني والترجي، وقد يبقى كل واحد على معناه وظاهره أنه موافق في ذلك للمازني والمبرد فإنها عندهما لا تجري مجراها قبل الهمزة مطلقا، وأما ألا التي للعرض فلا مدخل لها في هذا الباب لأنها لا تدخل إلا على المفعول ولا مفعول أول بـ (**اعط**) و(**ما**) مفعول ثان وصلها (**تستحق**) و(**مع**) متعلق و(**دون**) متعلق بتستحق، وليس قوله: (**استفهام**) مع قوله: (**الاستفهام**) بإبطاء لأن الأول نكرة والثاني معرفة. ثم قال:

**٢٠٦-وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ إِذَا الْمُرَادُ مَعْ سُـقُوْطِه ظَهَـرْ**

يعني: أنه إذا لم يعلم خبر لا فلا يجوز حذفه كقول الشاعر[2]: [البسيط]

---

=

**ذكره من شراح الألفية**: ابن الناظم ص٧٦، وابن هشام ١/ ٢٨٩، وداود، والسندوبي، والأشموني ١/ ١٥٣، والسيوطي ص٤١، وأيضا ذكره في همع الهوامع ١/ ١٤٣، وابن يعيش في شرح المفصل ٢/١٠١، والشاهد رقم ٢٦٣ في خزانة الأدب وكتاب سيبويه ج١ ص٣٤٩.

(١) قال في السمط إن الشعر لرجل من بني عبد مناة بن كنانة، وفي المؤتلف: ٣٨ أنها لابن أحمر الكناني وهو هني بن أحمر، وفي حماسة البحتري: ٧٨ أنها لعامر بن جوين الطائي قال: وقد رويت لمنقذ بن مرة الكناني، وأطنب الميمني في الذيل: ٤١ في تبيان نسبتها، وانظر العيني ٢: ٣٣٩.

(٢) نسب الزمخشري في المفصل (١ / ٨٩) هذا الشاهد لحاتم الطائي، ونسبه الجرمي - مع صدره - لأبي ذؤيب الهذلي، والصواب أنه كما قال - الأعلم لرجل جاهلي من بني النبيت بن قاسط

=

(وصوابه ابن مالك) – وهو حي من اليمن – وكان قد اجتمع هو وحاتم والنابغة الذبياني عند امرأة يقال لها ماوية بنت عفزر يخطبونها، فآثرت حاتما عليهما، وصدر هذا الشاهد: إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها وبعض النحاة – كسيبويه، والاعلم، وتبعهم الاشموني – يجعل صدر هذا

**الشاهد قوله:** ورد جازرهم حرفا مصرمة وهذا من تركيب صدر بيت على عجز بيت آخر، وهاك ثلاثة أبيات منها البيت الشاهد لتعلم صحة الانشاد.

هلا سألت النبيتيين ما حسبي عند الشتاء إذا ما هبت الريح ورد جازرهم حرفا مصرمة في الرأس منها وفي الاصلاء تمليح إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها ولا كريم من الولدان مصبوح اللغة: " اللقاح " جمع لقوح، وهي الناقة الحلوب " أصرتها " جمع صرار، وهو خيط يشد به رأس الضرع لئلا يرضعها ولدها، وإنما تلقى الاصرة حين لا يكون در، وذلك في سني القحط " مصبوح " اسم مفعول من صبحته – بتخفيف الباء – إذا سقيته الصبوح، وهو – بفتح الصاد وضم الباء الموحدة – الشرب بالغداة، والغداة: الوقت ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس.

**الاعراب:** " إذا " ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط " اللقاح " اسم لغدا محذوفا يدل عليه المذكور بعده، وخبره محذوف يدل عليه ما بعده أيضا، والتقدير: إذا غدت اللقاح ملقى أصرتها " غدت " غدا: فعل ماض ناقص بمعنى صار، والتاء للتأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود على اللقاح " ملقى " خبر غدا، وهو اسم مفعول " أصرتها " أصرة: نائب فاعل لملقى، وأصرة مضاف والضمير العائد إلى اللقاح مضاف إليه " ولا " نافية للجنس " كريم " اسمها " من الولدان " جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريم " مصبوح " خبر لا.

**الشاهد فيه:** قوله " ولا كريم من الولدان مصبوح " حيث ذكر خبر لا، وهو قوله " مصبوح " لكونه ليس يعلم إذا حذف، ولو أنه حذفه فقال " ولا كريم من الولدان " لفهم منه أن المراد ولا كريم من الولدان موجود، لان الذي يحذف عند عدم قيام قرينة هو الكون العام، ولا شك أن هذا المعنى غير المقصود له.

هذا تخريج البيت على ما يريد الشارح والناظم تبعا لسيبويه شيخ النحاة.

وقد أجاز الأعلم الشنتمري وأبو علي الفارسي وجار الله الزمخشري أن يكون الخبر محذوفا، وعليه يكون قوله " مصبوح " نعتا لاسم لا، باعتبار أصله، وهو المعبر عنه بأنه تابع على محل لا واسمها معا، لانهما في التقدير مبتدأ عند سيبويه، كما تقدم بيانه.

قال الاعلم: " ويجوز أن يكون نعتا لاسمها محمولا على الموضع، ويكون الخبر محذوفا لعلم السامع، وتقديره موجود ونحوه " اهـ.

وقال الزمخشري: " وقول حاتم ولا كريم إلخ يحتمل أمرين: أحدهما أن يترك فيه طائيته إلى اللغة الحجازية، والثاني ألا يجعل مصبوح خبرا، ولكن صفة محمولة على محل لا مع المنفي " اهـ.

ويريد بترك طائيته أنه ذكر خبر لا، لانك قد علمت أن لغة الطائيين حذف خبر لا مطلقا، أعني سواء أكان ظرفا أو جارا ومجرورا أم كان غيرهما، متى فهم ودلت عليه قرينة، أو كان كونا مطلقا، ويكون حاتم قد تكلم في هذا البيت على لغة أهل الحجاز الذين يذكرون خبر لا، عند عدم قيام القرينة

وَرَدَّ جَـــازِرُهمْ حَرْفًـــا مُصَـــرَّمَةً وَلا كَرِيمَ مِـــنَ الْوِلْـــدَانِ مَصْـــبُوحُ

وإن علم كثر حذفه عند الحجازيين ووجب عند بني تميم وطيء، وفهم من إطلاقه في الخبر أنه لا فرق بين أن يكون ظرفا أو مجرورا أو غيرهما خلافا لمن فصل، وفهم من قوله: (**فِي ذَا الْبَابِ**) أن حذف الخبر في غير هذا الباب ليس بشائع وإن علم، والمراد فاعل بفعل محذوف يفسره (**ظهر**) وجواب (**إذا**) محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

---

=

على حذفه، أو عند تعلق الغرض بذكره لداعية من الدواعي، لكن الذي يقرره العلمـــاء أن العـــربي لا يستطيع أن يتكلم بغير لغته التي درب عليها لسانه، فإذا نحن راعينا ذلك وجب أن نصـــير إلى الوجـــه الآخر

وهو أن نقدر قوله " مصبوح " نعتا لقوله " لا كريم " أي نعتا على محل لا مع اسمها وهو الرفع حتى يكون كلامه جاريا على لغة قومه، فاعرف هذا، والله يرشدك ويبصرك.

obeikandl.com